البديل

حرية
عدالة
مواطنة

إسبوعية - سياسية - مستقلة

العدد (٥٧) ٢٠١٢/١٠/٧ م | www.al-badeel.org | Issue (57) 7/10/2012

أعمدة الدخان تتصاعد من حي سيف الدولة في حلب

أردوغان يتسلّم من البرلمان "عصا الحرب" على النظام

١١٩٥ شهيداً خلال أسبوع.. وجبل الأكراد "مُحرّر"

■ البديل

تصدى الجيش الحر في حلب لمحاولات اقتحام عنيفة للأحياء المحررة من قبل القوات الموالية للنظام طيلة الأسبوع الماضي، ووسع مكاسبه على الحدود مع تركيا بسيطرته على بلدة خربة الجوز في ريف إدلب، فيما انسحب النظام من جبل الأكراد في ريف اللاذقية تحت ضربات الثوار.

وشن الجيش الحر هجوما مضاداً على القوات النظامية التي أخفقت في اقتحام الأحياء المحررة في حلب، حيث تجمع آلاف المقاتلين في الأحياء الشرقية لإعادة تنظيم صفوفهم، وقاموا بشن هجمات منسقة استهدفت عدداً من الحواجز العسكرية في المدينة القديمة التي دارت فيها اشتباكات عنيفة. وقال ناشط: «يسيطر المعارضون على أكثر من ٩٠ في المئة من مساحة المدينة القديمة». لكنه قال إنهم يكافحون لإبقاء سيطرتهم على مواقعهم تحت وطأة نيران المدفعية الثقيلة.

وفي ريف اللاذقية، مهد الثوار لإطلاق حملة تحرير اللاذقية بعد إجبارهم للقوات الموالية للنظام على الانسحاب من جبل الأكراد. كما أسقط الثوار طائرة مروحية في ريف دمشق، وأخرى مقاتلة حربية في مدينة موحسن في دير الزور، وسيطروا على قاعدة صواريخ جنوب العاصمة دمشق التي شهدت عمليات إعدام ميدانية لعشرات المدنيين، وخاصة في الهامة وقدسيا. وتعرضت مدينة حمص لقصف هو الأعنف في محاولة من النظام للسيطرة على الأحياء القديمة في المدينة.

ودخلت مدينة القرداحة على خط المعادلات الحاسمة في الثورة بعد اشتباكات بين عائلتي الخيّر والعثمان وعائلة الأسد، وامتدت إلى مناطق مجاورة وسط تعتيم إعلامي شديد. وقالت مصادر من المنطقة إن الصدام وقع على خلفية التباين في الآراء السياسية، وظهور دعوات حادة من العلويين بضرورة إنهاء حكم عائلة الأسد.

وخرج السوريون في مظاهرات حاشدة تجاوزت الـ٤٥٠ مظاهرة، فيما بلغ عدد الشهداء خلال أسبوع ١١٩٥ ، بحسب ما وثقته لجان حقوقية وناشطون.

سياسياً، نالت الحكومة التركية موافقة البرلمان على مذكرة تفويض تعطي الحق لتركيا في القيام بعمليات عسكرية في سوريا في وقت واصل الجيش التركي قصف أهداف عسكرية تابعة للنظام السوري في منطقة حدودية، غير أنها مالت إلى التهدئة بعد حصولها على المذكرة التي اعتبرتها «أداة ردع» وليست تفويضاً بالحرب. وردّت تركيا على قصف النظام لأراضيها والذي أسفر عن مقتل خمسة أتراك بقصف مماثل تكرر أربعة أيام متتالية. ولكن أنقرة سارعت الى التأكيد على أن هذا التفويض ليس «إعلان حرب» على دمشق.

■ رأي البديل - المواقف التركية الهزيلة

بعد أكثر من مرة طالت فيها قذائف الجيش النظامي السوري الأراضي التركية، وسقوط مقاتلة تركية من قبل الدفاعات الجوية النظامية السورية، فإن أقصى ما يمكن أن تفعله تركيا هو استصدار موافقة من قبل البرلمان للتحرك خارج الحدود التركية، وتعتبر أنقرة أن هذا القرار هو من أجل الردع.

باختصار شديد، تركيا لا تريد أن تنغمس عسكرياً في الموضوع السوري، وهي مستعدة لتلقي ضربات أخرى من دون أن يدفعها ذلك للرد، وتعتقد بأنها قادرة على حصد نتائج ما يحدث في سوريا من دون تدخل عسكري، وذلك عبر دعمها لتيار الإسلام السياسي المتمثل بالإخوان المسلمين، وتراهن على أن سقوط الأسد هو أمر حتمي، وسيتم من الداخل، وليس هناك حاجة لكي تندفع إلى اتخاذ خطوات عسكرية تجاه النظام السوري.

عموماً، المواقف التركية منذ بداية الثورة السورية هي مواقف هزيلة، ولا تتناسب مع إمكانات أنقرة، أو ما تدعيه لنفسها من مكانة لها في المنطقة، وأكثر من ذلك هي مواقف لا ترى الثورة السورية إلا في إطار مصالح ضيقة، وهو ما ينجم عنه مواقف مربكة، وخاطئة، ولا تصب في الإطار المصلحي الوطني للسوريين، وهذا ما يؤكد عليه دعمها لتيار محدد من المعارضة السورية، وعدم الالتفات إلى أهمية وجود رؤية عميقة للتوازنات في سورية.

الأتراك ارتكبوا أخطاءً فادحة منذ بداية الثورة السورية، واطلقوا خطوطاً حمراء في وجه النظام السوري، وهو كان يتجاوزها في كل مرة، وأثبت أنه غير مهتم بتلك الخطوط الحمراء، وهو ما جعل أسهم أنقرة وسياسيها تهبط لدى الشعب السوري الثائر، ويفقد السياسة التركية الكثير من مصداقيتها لديهم.

إن الحسابات التركية لا تأخذ بعين الاعتبار أن تفتت بنية الدولة السورية لن يكون في مصلحتها لاحقاً، وأنها ستدفع ثمن مواقفها الرخوة عاجلاً أم آجلاً، ولن ينفعها الندم على سياستها غير المتوازنة تجاه المعارضة السورية بشقيها السياسي والعسكري، أو التعامل مع القوى السياسية على اعتبارات أيديولوجية تتناغم مع حزب الحرية والعدالة الحاكم، لكنها لا تلبي المصالح العليا لتركيا وسوريا.

تركيا اليوم مطالبة بجردة حساب نحو مجمل مواقفها من قضايا الثورة السورية، كما أنه يتوجب على السوريين أن يدركوا الحدود الفاصلة بين كلام الدول وأفعالها، وبين الجمل الطنانة و المواقف الهزيلة.

جرائم قتل واغتصاب يرتكبها النظام تفلت من التوثيق ...

■ دمشق - البديل :

ناشدت الشبكة السورية لحقوق الإنسان المجتمع الدولي مساعدتها في توثيق أعداد المدنيين الذين يقضون نحبهم في سوريا، والذين هم أكثر بكثير من "الأعداد الموثقة لدينا.. بالاسم والمكان والصورة".

وعزت الشبكة صعوبة الحصول على المعلومات الكاملة إلى "الحصار المفروض من النظام السوري، وطمس معالم الجريمة في كثير من الأحيان، ما يؤدي إلى استحالة الوصول إلى المعايير والمتطلبات العالمية المتعارف عليها في معظم الحالات". ودانت الشبكة في بيان صحافي سياسة النظام السوري في حظر المنظمات الحقوقية، وعدم السماح لها بالعمل والتوثيق، وهو ما ينجم عنه "اختفاء الآلاف من أبناء الشعب السوري من دون معرفة مصيرهم". وحمّلت المجتمع الدولي بمؤسساته كافة، وخاصة مجلس الأمن الدولي، جزءاً من مسؤولية ذلك "لكونهم لم يمارسوا الضغوط المطلوبة منهم في هذا المجال تحديداً". وقالت الشبكة إن "الحالة السورية تكاد تكون من أندر الحالات على وجه الكرة الأرضية التي تمنع فيها أشكال المنظمات الحقوقية والإعلامية كافة، بل والإغاثية، سواء منها المحلية مثل الشبكة السورية لحقوق الإنسان أو الدولية". مضيفة أن "هذا تماما ما حصل في مجزرة حماة في العام ١٩٨٢ التي لا يمكن للشعب السوري أن ينساها» والتي راح ضحيتها ما يتراوح بين ٣٠ ألفا و٤٠ ألفا. وتأسف الشبكة لما سمته «ضياع الصدمة الإنسانية» بما حصل في آذار الماضي من قتل وسفك للدماء واغتصاب للنساء في حي عشيرة وحي عدوية وحي الرفاعي في مدينة حمص، حيث وصلت بعض الأخبار في البداية عن حصار الجيش والشبيحة للحي وقتل قرابة ١٤ من أهاليه فقط. أما العدد الحقيقي تجاوز ٢٢٥ قتيلا، وهي حقائق «لم يتم اكتشافها على وجه الدقة والتفصيل إلا بعد عدة أشهر من التحقيق، ومن التحريات، وكانت الحادثة قد ذهبت، ولم تأخذ الصدى المطلوب عربيا أو دوليا على الرغم من أنها من أفظع الجرائم ضد الإنسانية».

مافيا تركية تحوّل حلب إلى «وادي الذئاب» وتبدأ بخطف منظّم للتجار

■ حلب - البديل :

كشفت مصادر أمنية معارضة لـ«البديل» عن وجود شبكة مافيا تركية تنشط في مدينة حلب، وتقوم بعمليات خطف منظمة. وأضافت المصادر التي طلبت عدم الكشف عن اسمها أن عمليات الخطف العشوائية «وغير السياسية» تزايدت كثيراً في حلب، وخاصة بعد دخول الجيش الحر إلى المدينة، وبدء المعارك الطاحنة ضد القوات الموالية للنظام، مشيرة إلى أن «المافيا التركية» تلعب دوراً كبيراً في الفوضى الأمنية التي تشهدها حلب.

وأوضحت أن الشبكة تم كشفها تدريجياً عقب عدة عمليات خطف منظمة استهدفت تجاراً حلبيين وأفراداً من عائلاتهم، وكان الرابط بين هؤلاء جميعاً أن معظم تعاملاتهم التجارية تكون مع تجار أتراك. لكن لم يعثر الناشطون على دليل مادي يثبت الشكوك التي راودتهم حول وجود مافيا تركية تعمل على خطف التجار السوريين الذين لديهم مصالح مع تجار أتراك إلا في الشهر الماضي، عندما تم القبض على أفراد من العصابة التركية في المدينة، ولدى التحقيق معهم تبين أنهم يحملون قائمة بأسماء معظم التجار الحلبيين المتعاملين مع تركيا، إضافة إلى عناوينهم وأرقام هواتفهم بشكل مفصل. وسبق لهم ان قاموا بعمليات خطف لأبناء التجار من أجل طلب الفدية.

وبحسب المصادر ذاتها، فإن معظم أعضاء هذه المافيا يتحدثون العربية بطلاقة لأنهم من لواء اسكندرون (عرب) وسبق لهم أن زاروا حلب مراراً، ويعرفون أحياءها، كما أنهم يقومون بتنفيذ عمليات الخطف وطلب الفدية بأنفسهم من دون ان يقوموا بإشراك سوريين معهم. ورداً على سؤال ما إذا كانت هناك عمليات قتل واغتيال تقوم بها هذه العصابة؟ أكدت المصادر الأمنية المعارضة أن هدف المجموعة هو جمع المال من عمليات الخطف، وأحيانا يقومون بتخفيض الرقم المطلوب من مليون ليرة إلى ٣٠ ألف ليرة في حال شعروا ان الرجل المخطوف لا يملك المال أو أن عملية تسلمها ستستغرق وقتاً. كذلك نفت المصادر أن تكون هذه المافيا تقوم بعمليات الخطف لأهداف سياسية، لأنهم لا يميزون بين التجار الموالين والمعارضين للنظام، فالكل موجود في لائحة المطلوبين للخطف باستثناء اعتراف أفراد من المجموعة التي تم القبض عليها بأنهم خطفوا ضباطاً سنّة من الجيش النظامي ،وقاموا بتصفيتهم من دون طلب الفدية. ولفتت المصادر أن المافيا التركية تنشط في عدة مناطق، وخاصة في منبج والباب، وهما المنطقتان اللتان كثرت فيهما حالات الخطف العشوائية باسم الجيش الحر خلال الآونة الأخيرة.

ومن الحوادث الغريبة، هو تعرض تاجر حلبي للخطف في منطقة الميريديان، وتفاجأ الخاطفون بأن التاجر سوري لكنه يحمل الجنسية التركية أيضاً لأن والدته تركية، والمفاجأة الأكبر أن هذه الأم تعرفت على الخاطفين من دون أن تقابلهم، وأطلق سراحه فيما بعد.

٦٠ مليار دولار كلفة إعادة إعمار سوريا بعد إسقاط الأسد

■ اسطنبول – وكالات:

قال أحمد غنام، عضو غرفة الصناعة في دمشق، إن مجلس رجال الأعمال السوريين قرر عدم السماح لأية شركات عربية أو أجنبية تنتمي لدول اتخذت موقفا معادياً من الثورة السورية بالمشاركة في الاستثمار في مرحلة إعادة إعمار سوريا ،والتي ستصل تكلفتها نحو ٦٠ مليار دولار.

وأضاف غنام، وهو قيادي سوري معارض لنظام الأسد، أنه على رأس قائمة الدول التي لن نقبل استثمارات شركاتها في مرحلة إعمار سوريا بعد سقوط الأسد دولتا روسيا والصين. وكشف عضو غرفة الصناعة بدمشق أن الوضع الاقتصادي السوري تدهور بشدة خلال الفترة الماضية، وحقق خسائر تقدر بنحو ٥٠ مليار دولار، موضحاً أن تكاليف إعمار سوريا بعد سقوط نظام الأسد قد تتجاوز ٦٠ مليار دولار، وهي ميزانية لا تستطيع سوريا وحدها أن توفرها. وأضاف أن هذا الأمر قد يتطلب إنشاء صندوق لدعم سوريا بمساهمة من بعض دول الخليج العربي، وبعض الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة. وأوضح غنام أن عمليات القصف العشوائي التي تقوم بها القوى النظامية التابعة لنظام الأسد في سورية أدت إلى تدمير معظم البنى التحتية والأساسية، وعدد كبير من المصانع، ما أدى إلى توقف الحركة الاقتصادية تقريبا، مشيرا إلى عدم وجود طاقة كهربائية لتشغيل المصانع، وأن العمال لا يستطيعون الوصول إلى أماكن أعمالهم. وأكد غنام تدمير المدينة الصناعية في حلب، ومنطقة الليرمون التي يتركز فيها عدد كبير من المصانع على يد قوات الجيش النظامي. وأوضح أن مجلس الأعمال السوري وضع مخططا لإعادة إعمار سوريا، وإعادة النشاط الاقتصادي، بعد سقوط نظام الأسد، والذى سيبدأ بمساعدة بعض الدول والمغتربين السوريين من رجال أعمال ومستثمرين. وكان مجلس الأعمال السوري قد أعلن مؤخرا في قطر دعم الجيش السوري الحر، ودعا المستثمرين السوريين والتجار إلى الاستمرار في سوريا لدعم الثورة.

أنباء عن مقتل محمد الأسد "مؤسس الشبيحة" بعد إصابته بطلق ناري

القرداحة تشهد فرزاً بين العائلات المناهضة للنظام والداعمة له

■ القرداحة - البديل:

شهدت القرداحة انقساماً بين عائلاتها الرئيسة إلى جبهتين متضادتين، حيث تفاقم الخلاف بين آل الخير وآل الأسد على خلفية اعتقال الدكتور عبد العزيز الخير القيادي في هيئة التنسيق، وقد وقفت عائلتي عثمان وعبود إلى جانب آل الخير، بينما تقف عائلة شاليش إلى جانب بيت الأسد، وذكرت مصادر عدة أن الشبيح محمد الأسد «مؤسس الشبيحة في سوريا» «ربما» يكون قد قتل، وذلك خلال الشجار الذي وقع بين محمد الأسد ورفاقه وبين شباب من آل الخير ليلة ٣٠ من الشهر الماضي، وأفاد مصدر من داخل القرداحة نفسها ل«البديل» أن هذا الشجار قد أتى كنتيجة طبيعية لحالة الاحتقان التي تعيشها المدينة منذ اندلاع الثورة السورية، وهو مرشح للتصاعد على مستوى الاشتباكات أو الاغتيالات في الفترة المقبلة، حيث وصل الخلاف إلى ذروته بين العائلات المناهضة لسياسة الأسد في حله الأمني والعسكري وبين بعض العائلات التي ترى أن رحيل الأسد قد يسبب كارثة للعلويين وأهل القرداحة.

وقالت منى، وهي سيدة أربعينية من القرداحة، وتعيش في دمشق، إن ما حصل في القرداحة كان متوقعا، خاصة أن الكثير من العائلات العلوية قد فقدت أبنائها في اشتباكات مع الجيش الحر، وأن تلك العائلات تشعر اليوم بأن الحل الذي اتبعه النظام في مواجهة الاحتجاجات كان خاطئاً، وأن نتائجه ستكون كارثية على أبناء الطائفة العلوية، وأضافت منى : "لقد بدأت الخلافات تظهر إلى العلن في القرداحة، وغيرها، بين العائلات المناهضة للأسد والعائلات الداعمة له، وقد نشهد صراعاً مسلحاً بين تلك العائلات، فمعظمها يملك السلاح".

ووردت أخبار ل"البديل" تفيد بأن بعض الضباط من أبناء مدينة القرداحة والذين ينتمون إلى عائلات مناهضة للأسد خائفون من تصفيتهم على يد النظام نفسه، وقالت سلمى ، وهي طالبة جامعية وابنة ضابط من القرداحة ل "البديل" : "طلب والدي مني ومن أخي أن نغادر سورية بعد أحداث نهاية الشهر الماضي في القرداحة، بدا واضحاً أنه خائف من تصفيته، خاصة أنه أبدى

في بعض المرات عدم رضاه عما قام به النظام، لكنه يصرح بأنه لا يعرف تماماً ماذا يفعل؟ ويعرف تماماً بأن النظام يمكن أن يغتال أقرب المقربين منه، خاصة بأن الاسد وبعض المقربين منه لم يعودوا يثقوا بأحد على الإطلاق".

ويذكر بأن القيادي عبد العزيز الخير قد تمّ اعتقاله بعد عودته من اجتماعات أجراها وعدد من رفاقه في الصين، وجرى اعتقاله بعد مغادرته مطار دمشق بوقت قصير، وطالب الاتحاد الأوروبي بإطلاق سراحه، معرباً عن قلقه على مصير الخيّر.

يقومون بمهام الشرطة في الأحياء المحررة.. ويحملون السلاح لحماية الثورة

طلاب جامعات ومدارس يتركون بصماتهم على الجبهة في حلب

حلب - حسين جمو :

تغيرت حياة طلاب جامعة حلب ومدارسها رأساً على عقب مع دخول مدينة حلب على خط الثورة بكامل ثقلها العسكري في شهر تموز الماضي. ويكاد يكون هناك إجماع كامل في حلب على أن قاعدة الثورة فيها – على خلاف المدن الأخرى – بدأت من طلاب جامعة حلب الذين تحدوا المعادلة المزيفة للنظام بموالاة المدينة له. الكثير من هؤلاء الطلاب التحقوا بالثورة وحملوا السلاح، لكن الرؤى التي طرحوها لـ"البديل" أظهرت توقهم للعودة إلى التظاهر، والحرص على إيجاد صيغة توافقية جامعة لنتائج الثورة، بحيث يكون الجميع تحت مظلتها.

ولم يجد بعض هؤلاء الطلاب مكانهم في الكتائب الثورية المقاتلة. عماد الحلبي، طالب بكالوريا لم يقدم الامتحانات للعام الثاني على التوالي، التحق بـ"سرايا أمن الثورة" الذي يعتبر تنظيماً شبه عسكري يلعب دوراً حيوياً اليوم في تنظيم العلاقة بين الجيش الحر والأحياء التي يقطنها المدنيون. وتقوم السرايا بوظائف قتالية أيضاً من خلال مجموعات المساندة الطارئة للجيش الحر.

يجلس عماد وراء طاولة في مقر السرايا، ولا يفضل بدء حديثه مع "البديل" من المرحلة الحالية للثورة، بل يعود بالذاكرة إلى التظاهرات التي اندلعت في جامعة حلب، ويشير إلى أن الحراك في حلب بدأ طلابياً ثم انضمت إليه لاحقاً الفئات الشعبية، حتى أن العديد من المتظاهرين من غير الطلاب كانوا يقصدون الجامعة للمشاركة في حراكها الاحتجاجي السلمي. ويضيف: «ليس لدي رقم محدد ، لكن ما أعرفه أن أكبر عدد من الشهداء الطلاب كان في جامعة حلب".

لا يرتدي المتطوعون في صفوف سرايا «أمن الثورة» اللباس العسكري، فالزي الرسمي لهم هو قميص أبيض وجعبة سوداء، وغالبية السلاح الذي يحملونه عبارة عن بنادق صيد مع بعض البنادق الروسية. ولم ينضم عماد إلى كتائب المجلس العسكري الثوري للجيش الحر، وفضّل سرايا أمن الثورة التي يعتبر العمل معها جزءاً من نشاطات المجتمع المدني خلال الحرب. ويقول : "انا ابن مدينة حلب، عشت وترعرعت فيها..في حال أساء أي مقاتل من الجيش الحر لأي مدني فأنا اعتبرها إساءة لي..أنا هنا لإيجاد لغة تواصل بين المدنيين من أهالي حلب وبين الجيش الحر، ولا أخفيك أننا منعنا الكثير من الكوارث المحتملة". وتتوضح فكرة عماد بقوله: «إن شباب كل حي من أحياء حلب يجب أن ينتظموا لإدارة مناطقهم.. ولا يوجد أفضل من طلاب الجامعات والطبقة المتعلمة لأداء هذا الدور.. لذا تجد أن غالبية عناصر السرايا بستان القصر هم من الحي نفسه..يمكن للرجل في طابور الخبز أن يحترم كلامي إذا حصل تدافع، لكنه ربما سيمتثل لأوامر مقاتلي الجيش الحر في الموقف نفسه لأنه يخاف منهم".

شادي كلزية، طالب هندسة تقنية في جامعة حلب، يصر على سرد يوميات جامعة حلب وأهل حلب خلال الثورة، ويبدو أن هناك كلام يقال في أوساط الجيش الحر بأن أهل المدينة عبء على الثورة، و أنهم لا يرسلون أبناءهم للالتحاق بالثوار. ويقول شادي إنه ترك دراسته ليس لأن الجامعة أغلقت، بل لأن الثورة أهم من تحصيل سنة دراسية. ويضيف: "ما زالت المجموعات التي كانت تشارك في المظاهرات على تواصل حتى اليوم، وقمنا برفع مستوى نشاطنا، حيث لدينا قسم لتغطية المظاهرات وكتابة البيانات.

وبالنظر إلى تفاصيل أخرى في أحاديث طلاب الجامعات اليوم يبدو أن المسألة الملحة بالنسبة لهم لا تقتصر على تنظيم العلاقة بين الجيش الحر والمدنيين، بل بين المدينة والريف نفسه، حيث يرى كلزية أن المدينة سبقت الريف بشهور في المظاهرات: "جامعة حلب لم تكن في الريف!". لكنه يدرك أن التحرك العسكري في الريف كان سريعاً جداً، بسبب علاقاتهم الاجتماعية، عدا عن أن المدينة مليئة بالمخبرين والشبيحة. إضافة إلى ذلك فإن الثورة ليست مجرد إطلاق الرصاص ضد الجيش الأسدي، والثوار أدركوا ذلك بعد دخولهم إلى حلب، حيث نفذت مؤونتهم خلال أسبوع، ولولا تضامن الأهالي معهم لما صمدوا أكثر من أسبوع.

كل ما نريده هو ألا ينشغل الجيش الحر بقضايا اجتماعية.. مهمته هي القتال في الجبهة فقط..

قبل أن ينهي كلزية كلامه تلقى نداءً للخروج في

دورية مداهمة لأحد اللصوص، فحمل بندقيته وانطلق مسرعاً مع مجموعة من رفاقه. هذه إحدى أصعب المهمات التي أوكلها الجيش الحر إلى سرايا «أمن الثورة». فوظيفتهم هنا هي نفس وظيفة الشرطة وقوى الأمن الداخلي، ومستقبلاً سيكونون النواة الأفضل لتشكيل قوة مدربة ومثقفة من الشرطة.

ويقول هيثم السيد، وهو طالب محاسبة، إن من المهم جداً بالنسبة لنا التفريق بين الشبيح وعائلته، فالشباب الذين يخرجون في دوريات مداهمة لا يعبثون في أثاث المنزل، ولا يأخذون أقارب الشبيح رهائن حتى يسلم نفسه.. لأن هذه ليست من أخلاق الثورة بل أخلاق النظام..حتى عندما نضطر أحيانا إلى خلع الباب فإننا نقوم فوراً بإصلاحه وتركيب قفل جديد له بمساعدة الفريق التقني الذي يرافقنا. ويضيف: "كل ما نريده هو ألا ينشغل الجيش الحر بقضايا اجتماعية.. مهمته هي القتال في الجبهة فقط.. لأن المجتمع خطير، وسيبتلع كل من لا يحسن التعامل معه".

ويصل عدد المراجعين يومياً لمقر أمن الثورة إلى ٢٠٠ شخص على الأقل، وتتنوع القضايا التي يأتون من أجلها من فقدان شخص إلى تبليغ عن سرقة إلى شكاوى على الجيش الحر نفسه. ويبدو أن الجيش الحر أعطى كامل الصلاحية للسرايا بالتحرك، ولا يتدخل في شؤونها أو المناطق التي تديرها.

ويقول عبد الله، وهو خريج جامعي، ويحمل بندقية كلاشينكوف في مقر السرايا: «إضافة إلى ما تحدث عنه زملائي هناك أسئلة أخرى دفعتني إلى الالتحاق بالسرايا، فنحن نعلم جيداً أن الجيش الحر ينسحب من المناطق المحررة بعض الأحيان، وعندما يدخل النظام فإنه يرتكب المجازر الكبيرة كما في داريا ودوما بريف دمشق.. أنا أسأل : حينها من الذي سيدافع عن أحيائنا؟..إجابتي عن هذا السؤال هي التي وضعتني في هذا الموقع.. سرايا أمن الثورة».

تحولات الصراع في سوريا

نظام يتحول إلى ميليشيا ومعارضة مهددة بالتطرف

مجموعة الأزمات الدولية

عن بعد، يمكن للصراع في سورية أن يُشبَّه بمسار بطيء وشاق ومؤلم، تعتريه تسارعات متقطعةً، ونقاط تحول ظاهرية، تحت تأثير النشاط الدولي. لكن إذا نظر المرء بقدر أكبر من التدقيق فإنه سيتحقق من خطأ هذا الانطباع. لم تتمخض المناورات السياسية عن أكثر من حالة من الكسل واللامبالاة التي ترتدي قناع الحركة. استعمل الغرب هذه المناورات للتظاهر بأنه يفعل أكثر مما يفعله حقيقة، واستغلها الروس للتظاهر بأن دعمهم للنظام السوري أقل مما هو عليه فعلاً. وفي هذه الأثناء، وفي سورية، لا يرى المرء لا طرق مسدودة ولا تحولات مفاجئة. في الواقع فإن كل شيء يتغير لكن بإيقاع ثابت: شكل الصراع، وديناميكيات المجتمع المدني، والعلاقات الطائفية، وحتى طبيعة النظام الذي تسعى المعارضة للإطاحة به.

لا تسير كل الأمور في الاتجاه الخطأ، فقد كانت بعض التطورات تبعث على الأمل وبشكل مفاجئ. لكن هناك أكثر مما يكفي من النزعات المنذرة بالشؤم، وما من نزعات أكثر إثارة للقلق من النزعات التالية: نظامٌ يتحول على ما يبدو إلى ميليشيا هائلة القوة تنخرط في قتال يائس من أجل البقاء، وطائفة علوية تشعر بحصار متزايد ومقتنعة بأن مصيرها مرتبط بشكل لا فكاك منه بمصير النظام، ومعارضة مهددة بأشكال من التطرف، رغم الجهود البطولية في بعض الأحيان لاحتواء هذه الأشكال. كل هذه العناصر معاً يمكن أن تكون نذيراً لحرب أهلية طويلة ومدمرة وحتى أكثر استقطاباً.

معالجة العنف الانتقامي

من شبه المؤكد أن النظام لن يغير أساليبه، وبالتالي فإن العبء يقع على عاتق المعارضة لتقوم بفعل لا بد أن يبدو غير معقول – بالنظر إلى جسامة معاناتها – يتمثل في معالجة ظواهر العنف الانتقامي، وأعمال القتل الطائفية والأصولية التي تزحف في صفوفها، وإعادة النظر بالهدف الذي وضعته لنفسها والمتمثل في استئصال كامل للنظام، والتركيز بدلاً من ذلك على إعادة تأهيل المؤسسات القائمة، وإعادة تقييم العلاقات مع الطائفة العلوية بشكل معمق، والخروج بمقترحات متطلعة إلى المستقبل حول العدالة الانتقالية، والمساءلة والعفو، فقد أصبحت سورية بالفعل مسرحاً للتدخل الخارجي، إلا أن التدخل كان أكثر فعالية في إدامة القتال وليس في إنهائه. إلا أن المواقف الدولية قد تتغير: حدوث مجزرة هائلة على نحو ملفت، أو الأمر الأكثر ترجيحاً والمتمثل في استعمال النظام للأسلحة الكيميائية، أو فقدان سيطرته عليها، وهو أمر يمكن أن يتسبب في عمل عسكري غربي، يمكن لتركيا أو الأردن، اللتان ترعبهما معدلات تدفق اللاجئين، أن تقيما ملاذاً آمناً على الأراضي السورية، وفي حالة التدخل الغربي، يمكن لإيران أو حزب الله أن يردا نيابة عن النظام. حتى الآن، تبقى مثل هذه السيناريوهات افتراضية بشكل كامل. الحد الأدنى في هذه المرحلة هو أن الصراع سيستمر، وسيخضع لتأثير أطراف خارجية، لكن هذه الأطراف لن تحدد نهاية الصراع، فهذا الدور الذي لا يمكن أن يُحسد أحد عليه سيلعبه السوريون أنفسهم.

تحول النظام إلى ميليشيا

مع تفكك العمود الفقري السياسي للنظام فإنه تقلص إلى حدود الجهاز القمعي الموجود في داخله، في حين يتحول هذا الجهاز تدريجياً إلى كيان أشبه بالميليشيا منه بالجيش من حيث التركيب والروح القتالية. لقد تقلص النظام بشكل أساسي إلى فصيل مركزي متلاحم بشكل عام، يقاتل في صراع يتزايد مرارة وشراسة للمحافظة على البقاء الجماعي. إنه يتحول بطريقة تجعله يقاوم الإخفاقات السياسية والعسكرية، وغير مبال بالضغوط، وغير قادر على التفاوض. إن مكاسبَ المعارضة ترعب العلويين الذين يقفون بشكل أكثر ثباتاً إلى جانب النظام. الانشقاقات تعزز مواقع أولئك الذين ظلوا موالين. يمكن تجاهل خسارة النظام لبعض المناطق مقابل التركيز على المناطق الجغرافية «المفيدة». أدت العقوبات إلى نشوء اقتصاد عنف، حيث عمليات السلب والنهب والتهريب تضمن الاكتفاء الذاتي ولا تخضع لتأثير العقوبات. ما من شك في أن النظام قد ضعف. لكنه ضعف بطريقة تعزز من قدرته على البقاء. لهذه التحولات المتعددة تداعيات عملية.

أولاً، ومن وجهة نظر عسكرية، فقد يصبح أكثر وضوحاً مع مرور كل يوم أن حصيلة الصراع ستكون أكثر فوضوية مما توقعه أياً من الطرفين. لن ينجح النظام في قمع الجماعات المسلحة؛ بل على العكس فإن ممارساته الشرسة ضمنت انتساب مقاتلين جدد مستعدين للقتال إلى جانب المعارضة بأي ثمن. وبالمقابل، يبدو أن النظام، عمداً، وخصومه، من خلال إهمالهم، ضمنا أن تشعر شريحة واسعة من الطائفة العلوية بأن لا خيار لديها سوى أن تَقتل أو تُقتل.

ثانياً، لا يمكن التوقع شيء أكثر من النظام – نظام لم يكن بطبيعته دولة مؤسساتية، ولم يعد كيانا سياسياً حقيقياً – في حين لم يعد في موقع يمكنه المساومة، أو الاستجابة للضغوط أو الإغراءات أو تقديم حل قابل للحياة. وهذا يعني أن مجموعة الإجراءات الدولية التقليدية، من الانتقادات العلنية إلى الإدانة، ومن التهديدات إلى العقوبات، لن تنجح. وفي حين ما يزال بإمكان المرء أن يأمل بحصول تغيير جذري، تلك اللحظة التي ينهار فيها النظام أو يستسلم، فإن هذا الأمل ليس كبيراً أو جذاباً بأي حال.

ثالثاً، على المعارضة أن تعيد النظر بالتعامل مع أنصار النظام بشكل عام، والعلويين بشكل خاص، من حيث الطريقة التي تتصرف وتتحدث وتخطط بها. لم تسجل حتى الآن أية مذبحة غير تمييزية ضد العلويين. ولكن بالنظر إلى الديناميكيات الحالية، فإن من شبه المؤكد أن مذبحة كتلك ستحدث. لقد دأبت المعارضة على التقليل من أهمية الخصائص المنفرة فيها: إنها تحمّل مسؤولية تصاعد النزعة الطائفية لتكتيكات النظام المسببة للانقسامات، وتتجاهل اللهجة الدينية، إن لم تكن الأصولية في صفوفها، بوصفها آثاراً جانبية للأزمة يمكن تصحيحها؛ وتعزو الجرائم المزعومة للجماعات المسلحة لمجرد انعدام الانضباط، وتتجاهل الوجود الواضح بشكل متزايد للجهاديين والمقاتلين الأجانب ولو بشكل محدود. هناك أسباب منطقية لظهور هذه النزعات، لكن ما من تبرير للتقليل من شأنها.

أي دور للمعارضة في تجنب تكريسها؟

الحرب الأهلية توصيف غربي وقانوني أم واقع سوري ؟

حسام ميرو

رفضت المعارضة السورية وما زالت مصطلح الحرب الأهلية، وهي تعتقد أن استخدام هذا المصطلح من شأنه أن يلغي توصيف الثورة على ما يجري في سوريا، وفي رفض المعارضة صواب كبير على المستوى النظري، فالنظام الذي تحدث عن فتنة طائفية منذ انطلاقة الاحتجاجات يرفض الاعتراف بأن ما يجري هو ثورة، ويصف الجيش الحر بأنه عصابات إرهابية مسلحة، وبات الجميع يعرف أن النظام قد رفض كل الحلول التي طرحت عليه من الداخل والخارج، واستمر في عناده، وتبنى شعار «إحراق البلد»، وإذا ما ابتعدنا عن ماهية هذا التوصيف غير الأخلاقي للشعار الذي تبناه النظام، ونظرنا بجدية إلى مسيرة العام ونصف العام من عمر الثورة فإننا سنجد التطبيق الممنهج لهذا الشعار على أرض الواقع، حتى أن إحراق البلد لم يعد يطال فقط البيوت والمزارع والمصانع وإنما أيضاً الآثار التاريخية التي تحتضن تاريخ وعراقة سوريا، وقبل كل ذلك مفهوم البلد نفسه، أي سوريا المكان والتاريخ والمستقبل.

لكن صواب المعارضة في رفض تسمية الحرب الأهلية لم يعصمها عن تبني استنتاجات خاطئة حول ما يرمي إليه النظام في سيناريوهاته المتعددة، وأهمها أن النظام لا يعترف بأية توصيفات، وبأنه سيمضي قدماً نحو تحويل الثورة إلى حرب أهلية، أي إلى حرب تخوضها فئات من الشعب ضد بعضها البعض، ويتم توصيف الفئات التي لا تنخرط في هذه الحرب بأنها خائنة، ولكن الأهم من هذا بأن تاريخ الثورات التي لا تتمكن من تحقيق مآربها بسرعة يشير إلى احتمال تحولها إلى حرب أهلية، خاصة أن طول فترة الصراع بين قوى الثورة والنظام يفسح المجال أمام تدخل قوى خارجية بشكل مباشر أو غير مباشر في الشأن الداخلي، وهو ما يؤجج الصراع، ويطيل من أمده.

لقد أصبح تدخل القوى الخارجية في الشأن السوري اليوم واضحاً أكثر من ذي قبل، وبغض النظر عن فكرة كل طرف من أطراف الصراع عن حقه بطلب العون إلا أن الحق شيء، وما تؤول إليه النتائج – من خلال التدخل– شيء آخر، فعلى الرغم من كون النظام هو من دفع بالتدخل الروسي والإيراني المباشرين في سوريا، إلا أن عدم تدخل الغرب وتحديدا مجموعة "أصدقاء سوريا" من أجل الحسم لمصلحة الثورة دفع بأطراف عديدة للدخول إلى الملف السوري من بوابات غير مباشرة، وعبر أجندات لا تخدم الثورة بالضرورة.

هل حقاً نحن على عتبات حرب أهلية؟ أم نحن في داخلها؟ وما السبل الكفيلة بتجنب الدخول فيها إذا كنّا لم ندخل فيها بعد؟ إن هذه الأسئلة وغيرها هي من الأهمية بمكان لتقييم المرحلة التي نحن فيها الآن، ومن دون الإجابة عليها فإننا سنكون كمن يعيد سماع الأسطوانة نفسها من دون أي جديد، أي التمترس وراء المقولات، ونسيان ما يجري في الواقع من تحولات، وهو ما سيؤدي في نهاية المطاف إلى نتائج كارثية تفوق ما حصل حتى اللحظة.

إن النظام السوري يرفض تسمية ما يجري بأنه حرب أهلية، إذ أن من شأن اعترافه بأن ما يجري هو كذلك أن يفقده شرعية مقولة المؤامرة على سوريا، والتي يجد أنها الأنسب في حربه على الشعب، وفي مقابل ذلك ترفض قوى المعارضة التسمية انطلاقاً من استنادها إلى مقولة الثورة التي تمنحها شرعية مقاومة النظام وصولاً إلى إسقاطه، غير أن تصريحات غربية كثيرة، ومنها تصريحات هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الأمريكية ذكرت بأن ما يجري هو حرب أهلية يشنها النظام "على شعبه بمساعدة روسيا وإيران"، وهو التوصيف الذي تم استخدامه أكثر من مرة، وعلى لسان أكثر من مسؤول غربي أو موظفين كبار داخل الأمم المتحدة.

إن فقهاء القانون الدولي يرون بأن الحرب الأهلية هي "حرب تقوم داخل الوطن الواحد بين طرفين لا يعترف أحدهما بالآخر، ويسعى كل طرف إلى تصفية الطرف الآخر والانتقام منه"، وهذا التعريف الذي ينطبق بشكل أو بآخر على الواقع السوري اليوم في ظل تحول الثورة من حالتها السلمية إلى حالتها العسكرية من شأنه أن يضعنا أمام مخاطر تكريس الحالة نفسها، من دون وجود مخارج أو حسم لمصلحة الثورة، إذ أن استمرار الوضع في حالة "ثبات" سيجعل من الوضع القائم دوامة مفرغة، دوامة يتم فيها استنزاف كل خيرات الوطن السوري، خاصة مع نزوح مئات الآلاف من السوريين خارج سوريا، أي خروجهم من دوامة التأثير في مجريات الصراع، ودخولهم في حالة تمكين الذات من البقاء، وهو المثال الذي تطرحه مخيمات اللجوء اليوم في كل من تركيا والأردن ولبنان، بالإضافة إلى مئات الآلاف من السوريين الذين لم يدخلوا إلى مخيمات اللجوء، وتمكنوا من النهوض بأعباء حياتهم بشكل مستقل.

هل حقاً نحن على عتبات حرب أهلية؟ أم نحن في داخلها؟ وما السبل الكفيلة بتجنب الدخول فيها إذا كنّا لم ندخل فيها بعد؟

إن قوى المعارضة اليوم مدعوة بشكل سريع وعاجل إلى إجراء عملية تقييم شاملة للمرحلة الماضية

إن قوى المعارضة اليوم مدعوة بشكل سريع وعاجل إلى إجراء عملية تقييم شاملة للمرحلة الماضية من عمر الثورة، واستشراف المخاطر التي تحيط بسوريا كوطن، وعدم الركون إلى ما تبنته من توصيفات في المرحلة الماضية، أو الآليات التي تبنتها في مواجهة النظام، خاصة أن عملية الاستنزاف التي تتم لكل مقومات الحياة السورية من شأنها أن تعمق حقيقة مفهوم الحرب الأهلية، وبهذا فإن النظام سيكون قد نجح في تعويم نفسه كطرف دائم في الصراع والحل، وهو ما يتنافى مع أهداف الثورة السورية، ومع حجم التضحيات التي قدمها السوريون من أجل إسقاط النظام، وبناء الدولة الوطنية الديمقراطية.

هل سيكون بمقدور المعارضة أن تخرج من أزماتها التي أصبحت في مجملها جزءا من المشكلة؟ وأن تتجاوز مشكلاتها البنيوية؟ وأن ترى المخاطر الكامنة في تحول الثورة السورية إلى حرب أهلية؟ وهو ما سيخرج المعارضة من أي قدرة على التأثير، وهو الأمر الذي أصبحنا نتلمس مؤشراته في الآونة الأخيرة، خاصة مع الفشل الكبير للمجلس الوطني، وانقسام هيئة التنسيق على نفسها، وضعف باقي مكونات المعارضة، ما عدا قوى الإسلام السياسي، تلك القوى التي يشكل انفرادها في الصراع مع النظام إلى تكريس الحرب الأهلية.

يشكل مؤسسة مدنية لدعم الثورة بعيداً عن التجاذبات السياسية

اتحاد السوريين في المهجر مسيرة عام على التأسيس

■ نيقوسيا- البديل:

يشكل اتحاد السوريين في المهجر إحدى المؤسسات المدنية التي نشأت خلال الثورة، وأتت كغيرها من المؤسسات بمثابة استجابة للاحتياجات الإنسانية والإغاثية التي فرضتها مجريات الثورة، حيث باتت الكثير من البلدات والمدن تعيش حالة من الحصار الخانق، وقطع الإمدادات عنها، وهو ما دفع بالكثير من المغتربين للبحث عن صيغ مؤسساتية لتوجيه الدعم نحو الداخل، بالإضافة إلى ما يقدمه السوريون كأفراد.

ويذكر أن الاتحاد بحسب مؤسسيه هو اتحاد يضم أفراداً من جميع مكونات الشعب السوري من دون استثناء، ولا يحاول أ، يكون جزءا من عملية سياسية:» في الوقت الذي تهافت فيه بعض متسلقي الثورة على تشكيل تجمعات سياسية بهدف الحصول على مقعد ما في مكان ما ، اجتمعت إرادة أبناء سورية في المهجر على تشكيل اتحاد السوريين في المهجر، لتجمع السوريين من كل الفئات والأطياف والمذاهب والاتجاهات الفكرية والثقافية، وتوحد كلمتهم وجهودهم ، وهو ينأى بنفسه عن أي خلافات أو تجاذبات».

ويهدف الاتحاد إلى تحقيق غايات تنطلق من الراهن إلى المستقبل، والغايات الراهنة تتمثل في « دعم ثورة شعبنا ماديا ، إغاثيا ، إعلاميا و حقوقياً"، وغايات مستقبلية، وتتمثل في « تعزيز أواصر الصداقة و المحبّة بين أفراد الجالية السوريّة الواحدة و ربطهم بوطنهم الأمّ، و توثيق العلاقات بين الجاليات السوريّة بهدف تشكيل لوبي سوري قوي في الخارج، للاستفادة من إمكانيّات المغتربين و خبراتهم وعلاقاتهم مع حكومات دول

إقامتهم بهدف إيصال الصورة الحقيقيّة للشعب السوري الحضاري، و للإسهام في بناء دولة سورية الديمقراطيّة المدنيّة التعدديّة ، دولة المواطنة و المساواة و حماية مكتسبات الثورة السوريّة العظيمة».

وكان الاتحاد قد عقد منذ تأسيسه في العاشر من أيلول من العام الماضي في فيينا بالنمسا خمسة مؤتمرات ، وتم التنويع في أماكن عقد المؤتمر في بلدان أوروبية متعددة من أجل التواصل مع أكبر عدد من أفراد الجاليات السورية الداعمة للثورة، والدول التي عقدت فيها مؤتمرات الاتحاد هي النمسا "المؤتمر التأسيسي"، وقبرص اليونانية، والمجر، ورومانيا، وإسبانيا، و» يدار الاتحاد بطريقة مؤسساتية بحتة وفق نظام داخلي يراعي طبيعة انتشار فروع الاتحاد في دول عديدة".

ويذكر أن الاتحاد لديه بعد مرور عام على تأسيسه ٢٠ مكتباً في بلدان عربية وأجنبية ، وهي (النمسا، رومانيا، قبرص، بولونيا، ألمانيا، إسبانيا، بلغاريا، هنغاريا، بريطانيا، فرنسا، السويد، كرواتيا، اليونان، سويسرا، سلوفينيا، إيطاليا، البوسنة والهرسك، تركيا، مصر، المملكة العربية السعودية) ، إضافة لقبوله عضوية منظمات سورية ناشطة في الخارج.

وتتركز جهود الاتحاد حاليا على النشاط الإغاثي عن طريق التواصل بشكل مباشر مع المناطق المنكوبة ، كما أن ممثلي الاتحاد في الدول الأعضاء يقومون وبشكل دوري باللقاء بالمسؤولين الحكوميين لطلب المساعدات الإغاثية ، الطبية والسياسية لشعبنا.

محمد فيّاض العسكر (شمس الدير).. أنا خبر عاجل تتناقله الفضائيات

■ قسم التوثيق - البديل :

«دمتم ودامت سوريا حرّة أبية» هي العبارة التي اعتاد الشهيد أن يختتم بها حديثه. عمل ناشطاً في منظمات العمل الطوعي، والمؤسسات المدنية قبل الثورة، والجندي المجهول الذي كان له فضل كبير في نقل الصورة، وإيصال معاناة مدينته دير الزور خلال الثورة.

هو الشهيد الاعلامي محمد فياض عسكر، من مواليد دير الزور عام ١٩٨٦. عرف على نطاق واسع بلقب «شمس الدير»، حيث أسس حركة شباب من أجل سوريا، والتي تعرف اختصاراً باسم «شمس». كان عضواً أيضاً في شبكة دير الزور الإخبارية، وإذاعة دير الزور الحرة ، واتحاد تنسيقيات الثورة السورية.

لم يربط الشهيد نفسه بأي تنظيمات سياسية، بل بقي مصراً على دعم المؤسسات ذات الطابع المدني، واختار أن تكون الثورة مظلته الأوسع بعيداً عن المماحكات السياسية. وجه نشاطه إلى جانب الإعلام نحو الأعمال الإغاثية، حيث تعتبر مدينة دير الزور وريفها من أقل المناطق التي نالت اهتمام المنظمات الإغاثية أو السياسية التي تعمل على تيسير وصول المساعدات إلى الداخل السوري.

تخرج الشهيد من جامعة حلب (هندسة كهرباء– اختصاص طاقة) العام الماضي، وكان يعمل في جمعية تنظيم الأسرة كمدير إغاثة بحسب المعلومات التي نشرتها صفحة على الفيسبوك أطلقها أصدقاؤه الأوفياء لدمه. قامت قوات النظام بإعدامه ميدانياً أمام عائلته ليلة ٢٧ أيلول الماضي، خلال اقتحامهم لحي القصور في دير الزور، وكان الشهيد في منزله بمساكن حوض الفرات يحضّر لتصوير الانتهاكات التي ترتكبها قوات النظام. وربما كانت موقعة استشهاده هي المكان الوحيد الذي أفلتت من عدسة "شمس الدير".

تمتع الشهيد بموهبة أدبية مليئة بالوطنية الثورية، وله نص أدبي ذو حس رفيع كتبه قبل استشهاده بليلة واحدة، وجاء بعنوان "أنا ضحكة وطن"، وجاء فيه: «أنا خبرٌ عاجل تتناقله الفضائيات.. رقم يدون بسجلات المنظمات الحقوقية والإنسانية ..خيمة نصبت على أطرف الحدود ..مقطع فيديو يثير العواطف ..رغيف خبز يابس يسكت صمت الأمعاء الخاوية .. أنا من يصنع المشهد لتتأثر مشاعركم ..قضية تنتحبون عليها.. تطالعون نشرات الأخبار بحثاً عني..تجهزون قوافل الإغاثة وحملات التبرعات..تتكلمون عني بصوت هادئ حزين..ولكن اعلموا جيداً أنني من سيسجل التاريخ اسمي.. كشعب أعزل صنع من قلبه مدفعاً..يفجر النصر في كل مكان.. أنا سجل التاريخ اسمي – أنا ضحكة وطن..أنا صنعت من قلبي مدفعاً.. أنا ضحكة وطن".

رجعت الشتوية

سردار جان

ارتبط فصل الشتاء في مخيلة السوريين برموز جعلت من هذا الفصل «بيئة فنية وسياحية»، فشتاء بلدنا ليس قاسياً لدرجة إيقاف الحياة اليومية للناس، حيث نشهد أمطاراً غزيرة بين فترة وأخرى بدءاً من شهر تشرين الثاني وحتى شهر نيسان، ويتخلل شتاءنا تساقط الثلج على المرتفعات الجبلية، وأحياناً على المناطق الداخلية، وتأتي أغنية فيروز «تلج تلج عم بتشتي الدنيي تلج» لتجعل من هذا الثلج «ضيف الوطن».

لم يكن الشتاء يوماً فصلاً خطيراً على السوريين منذ عشرات السنين، فحتى حالة الفقر لم تكن تنعكس على خلو المدفأة من المازوت إلا ما ندر. اعتدنا أن يكون الفقر جوعاً، ولم نفكر يوماً أن هناك فصلاً سنوياً انتهى، هو الخريف، وسندخل في فصل جديد هو الشتاء، إلا على سبيل مراجعة قضايا مرتبطة بالزراعة، مثل غلاء بعض أنواع الخضار، وغزو منتجات البيوت البلاستيكية للأسواق، أو شراء ملابس صوفية سميكة. لكن اليوم باتت قضايا الشتاء المذكورة آنفاً لا تُذكر أمام الكارثة التي تلوح في الأفق، فالسوريون مقبلون على شتاء قاس، وكأنهم يتعرفون عليه للمرة الأولى..النظام لم يترك شيئاً: أحرق المحاصيل الزراعية واحتكر الوقود لتشغيل آلاته العسكرية. لم يملأ المزارعون في بلدنا أكياس القمح والشعير والقطن في ظل الارتفاع الجنوني للوقود واختفائه. وأصبحنا على أبواب الشتاء من دون سلاح أو درع!.

لكن هذه الصورة النظرية ليست دقيقة بالمقارنة مع الإرادة الأسطورية التي أظهرها الشعب السوري طيلة ١٨ شهراً من ثورة مستمرة رأسمالها الوحيد هو شجاعة أبنائها. وهذا لا يعني أيضاً ترك السوريين لمصيرهم، فالشتاء في هذه الظروف هو عدو جديد للسوريين، لكنه عدو لا يمكن قتاله وإنما الاحتماء منه، وهذا يضيف أعباء إضافية إلى

المنظمات الإغاثية والتيارات السياسية التي تعمل في هذا المجال بعدم إغفال إمداد السوريين بما يقيهم من شر البرد القارس، وخاصة الأطفال. يجب على كل السوريين المقيمين في منازل دافئة التفكير في الطفل الذي يرتجف تحت اللحاف والأم التي تنفخ بأنفاسها الساخنة في يديه.

قوى سياسية عديدة تعمل بصمت على هذا الموضوع، وهي محل احترام وتقدير لعدم استغلالها ذلك في الترويج بطريقة إعلانية لبرامجها، كما أطلقت لجان التنسيق المحلية حملة تحت عنوان «رجعت الشتوية» من أجل تأمين البطانيات والفرشات والملابس المستعملة وغير المستعملة وأدوات المطبخ وغيرها من مستلزمات النازحين، حيث أن أكثر من مليوني سوري يلتحفون السماء ويفترشون الارض في وطن خسروا فيه دفء المنازل وحرارة الحياة.

أشتاق إلى مخرز أمي التي حاكت لي ثياباً لم أرتديها..وإلى كرة الخيوط الصوفية التي اعتدت على سحب خيطها ودحرجتها. معذرة فيروز فأغنيتك الرائعة "رجعت الشتوية" باتت تثير فينا الهلع.

رزان زيتونة تنال جائزة ابن رشد للفكر الحر

البديل:

أعلنت مؤسسة (ابن رشد للفكر الحر) في برلين منح الناشطة الحقوقية السوريا رزان زيتونة جائزتها لسنة ٢٠١٢ ، والتي خُصصت هذا العام لنشطاء الربيع العربي دون سن الأربعين، ممن خاضوا نضالاً سلمياً من أجل الدولة المدنية الديمقراطية.

وكانت المؤسسة أعلنت في نيسان الماضي تخصيص جائزة هذا العام لناشطة شابة أو لناشط شاب خاطر بحريته الشخصية وسلامته وناضل نضالاً «سلمياً وميدانياً من أجل التغيير والعدالة الاجتماعية والحرية وحقوق الانسان والدولة المدنية لكل مواطنيها».

وقالت المؤسسة في بيان في القاهرة: إن رزان زيتونة نشطت في الدفاع عن حقوق الإنسان، وواكبت الحراك السلمي في بلادها، والذي بدأ قبل ١٨ شهراً بانتفاضة سلمية.

وأضاف البيان أن الفائزة «تمثل أنموذجاً لجيل الشباب السوري الثائر الذي يخاطر بحريته الشخصية وأمنه وحياته في سبيل تحقيق التغيير، والانتقال من دولة الاستبداد إلى دولة المواطنين المدنية الديمقراطية مهما كانت الأثمان. وهي تعتبر كذلك مثالاً لنساء سوريا اللواتي يقفن في صفوف المقاومة الأولى، ويشاركن في النضال ضد نظام الاستبداد».

وسجل البيان أن زيتونة (٣٥ عاما) بدأت «نضالها الحقوقي للدفاع عن المعتقلين السياسيين في سوريا» منذ عام ٢٠٠١ ، وأسهمت في عمل الجمعية السورية لحقوق الانسان، ومنذ عام ٢٠٠٥ تنشر تقارير عن «انتهاكات حقوق الإنسان في بلدها» في موقعها الإلكتروني، واضطرت مع بداية الثورة السورية إلى التخفي لتعرضها للخطر، بعد مداهمة بيتها، ومصادرة كل وثائقها، واعتقال زوجها وأخيها.

وتكونت لجنة التحكيم من التونسي توفيق بن بريك، والفلسطيني عارف حجاوي، واللبنانية جيزيل خوري، والمصرية ميرال الطحاوي، والسورية سمر يزبك. والقيمة المالية للجائزة رمزية (٢٥٠٠ يورو) وستمنح في حفل يقام في برلين في نهاية شهر تشرين الثاني المقبل.